2

الفصل 2:
النهوض بالتنمية الشاملة وغير المضرة بالبيئة والقادرة على الصمود والمستدامة

في سنة 2024، ظل البنك الإسلامي للتنمية حريصاً على التثبُّت من عدم إهمال أحد في المسيرة الإنمائية لبلدانه الأعضاء. ويعطي البنك الأولوية للتعليم والبنى التحتية والصحة والبيئة والمساواة بين الجنسين، مواصلاً بذلك تشجيع التقدم الشامل والمستدام. وتتواءم مبادراته مع أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يعزز القدرة على الصمود والنموّ الطويل الأمد في مختلف المجتمعات والمنطق.

1.2: المساهمة في التنمية البشرية الشاملة

1.1.2: التعليم والصحة

في سنة 2024، حقق البنك تقدُّماً كبيراً في النهوض بمبادرات الصحة، والتعليم، والتغذية، وذلك طبقاً للهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) والهدف 4 (التعليم الجيد) والهدف 2 (القضاء على الجوع) من أهداف التنمية المستدامة.

واعتُمدت أربع شرائح من تمويل التعليم بمبلغ إجماليّ قدره 465.85 مليون دولار أمريكيّ، تمويل من البنك قدره 330.34 مليون دولار أمريكيّ (منه 0.5 مليون دولار أمريكيّ في شكل منح لدعم الإدماج الرقمي)، وتمويل من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية قدره 25.0 مليون دولار أمريكيّ، وتمويل في شكل منح من الشراكة العالمية من أجل التعليم قدره 55.0 مليون دولار أمريكيّ، وتمويل من شركاء مجموعة التنسيق العربية قدره 55.51 مليون دولار أمريكيّ.

ومن المشاريع الأساسية المكتملة مشروعُ تطوير جامعة غامبيا، ومشروعُ تطوير التعليم العالي الإسلامي في إندونيسيا، والمشروعُ الوطنيّ للوقاية من الملاريا والقضاء عليها في السنغال، ومشروعُ مستشفى الأزهر التعليميّ التخصصيّ في مصر، ومشروعُ الصحة الطارئة في الأردن. وقد ساهمت هذه المبادرات في زيادة قدرات التعليم العالي، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية، وتحسين الوقاية من الأمراض، وهو ما ساهم في تحقيق القدرة الاجتماعيّة والاقتصاديّة على الصمود على المدى البعيد.

وأُحرز تقدم كبير في مجال التعليم بمبادرة "التمويل الذكيّ للتعليم" المشتركة بين مجموعة التنسيق العربية والشراكة العالمية من أجل التعليم، التي حصلت على 500 مليون دولار أمريكيّ في المرحلة الأولى (دبي، 2021) وعلى 350 مليون دولار أمريكيّ في المرحلة الثانية (الرياض، 2024). وتدعم هذه المبادرة تطوير التعليم في الكاميرون وجمهورية قرقيزستان وأوزبكستان، ومشاريع مستقبلية في تشاد وغينيا ونيجيريا، وذلك من أجل النهوض بتكافؤ الفرص في مجال التعلُّم.

وفي سنة 2024، اكتملت أول عملية مع الشراكة العالمية للتعليم في طاجيكستان. وهذا المشروع، الذي استفاد من تمويل مختلط قوامُه منحةٌ من الشراكة العالمية من أجل التعليم بمبلغ قدره 15.0 مليون دولار أمريكيّ، وتمويل من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التنمية الإسلامي للتنمية قدره 45.0 مليون دولار أمريكيّ، وقرض من منظمة الدول المصدّرة للنفط قدره 8.0 ملايين دولار أمريكيّ، مكّن الحكومة من وضع منهاج دراسيّ قائم على الكفايات، ومن تحديث نظام معلومات تدبير التعليم الخاصّ بها. وشكّل أيضاً أساساً مهمّاً لتحويل نظام التعليم في البلد وتحسين نتائج التعلُّم.

ومن المساهمات الأخرى في مجال التعليم مشروعُ توسيع مدرسة تربية وطن الابتدائية في تايلاند (260,000 دولار أمريكيّ) ومشروعُ تسخير التكنولوجيا لتعزيز التعليم الأكاديميّ في الولايات المتحدة الأمريكيّة (252,520 دولار أمريكيّ). وفي بنين، يُتوخّى من مشروع الإطعام المدرسيّ والتغذية والتعليم (19.8 مليون دولار أمريكيّ) مكافحةُ سوء التغذية وتسرُّب الطلاب من المدارس. ويمكّن مشروع بناء المدارس بعد الزلزال في تركيا (165 مليون دولار أمريكيّ) من توفير أماكن تعليمية آمنة في مرحلة ما بعد الكارثة.

وفي مجال الرعاية الصحية، تشمل الاستثمارات الكبرى، التي يبلغ إجمالي تمويلها 221.2 مليون دولار أمريكيّ، مشروع تعزيز النظام الصحي في موزمبيق (20.4 مليون دولار أمريكيّ)

الإطار 6: تحويل التعليم العالي في أوزبكستان

مشروع دعم تطوير التعليم العالي في أوزبكستان مثال على التقدم في مجال إصلاح التعليم، لأنه مكّن من إحراز تقدُّم هائل في التعليم العالي بالبلد. وكان الهدف من هذا المشروع- الذي اشترك البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، وحكومة أوزبكستان في تمويله- هو تحديث البنى التحتية الأكاديمية، وتعزيز القدرات البحثية، وتحسين فرص الحصول على التعليم الجيد.

وقد حققت هذه المبادرة نتائج غير مسبوقة. إذ جُهّز أكثر من 256 مختبراً في 61 جامعة بأحدث التكنولوجيا، وهو ما عزّز نقلة نوعية في منهجيات التدريس والبحث. وساهمت هذه التحديثات مساهمة مباشرة في زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات إلى خمسة أضعاف، من 274,000 طالب سنة 2011 إلى أكثر من 1.3 مليون طالب سنة 2024. وكان نحو نصف هؤلاء الطلاب الجدد من الإناث، وهو ما يدلّ على تقدّم مهمّ في مجال المساواة بين الجنسين.

ولما كان المشروع شموليّاً في تصوّره، فإنه اشتمل أيضاً على تدريب مكثف لأعضاء هيئة التدريس يمكّنهم من الاستفادة من إمكانات لمنشآت الجديدة. فقد جرى توريد واستخدام أكثر من 400 نوع من المعدات المختبريّة المتقدمة، وهو ما أتاح التعلم العمليّ والبحث الفعال في مجالات أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أوزبكستان.

وإضافة إلى البنى التحتية، حفز المشروع إصلاحات في المناهج الدراسية توائم المعايير الدولية، وهو ما مكّن المؤسسات من إعداد خريجين جاهزين للاندماج في سوق العمل العالميّ. وزادت قدرات البحث والتطوير في الجامعات زيادةً كبيرةً ساهمت في تحقيق تقدُّم رائد في مجالات كالطاقة النظيفة والرعاية الصحية.

ولم يكن تنفيذ هذا المشروع خالياً من الصعوبات. فقد كانت التأخيرات في التعبئة، وجائحة كوفيد19-، واضطرابات سلسلة الإمداد اختباراً لقدرة المشروع على الصمود، لكن الالتزام الراسخ لجميع الأطراف المعنيّة مكّن من التغلب على هذه الصعوبات.

واليوم، أصبحت مؤسسات التعليم العالي في أوزبكستان مراكز حيوية للابتكار والفرص. ويؤكد هذا التحول أهمية الاستثمارات الاستراتيجية في التعليم، وهو ما يهيئ هذا البلد لتحقيق نموّ اقتصاديّ مطّرد ومستقبَل أكثر إشراقاً. وقصة هذا المشروع ليست قصة نجاح فحسب، بل هي شاهد أيضاً على ما يمكن تحقيقه عندما تجتمع الرؤية مع العزيمة والإصرار.

في سنة 2024، حشد البنك

45.4 مليون دولار أمريكيّ

في شكل منح لتمويل مشاريع الصحة والتعليم.

ومشروع تحسين نوعية خدمات علاج الأورام في تركمانستان (158.9 مليون دولار أمريكيّ). وخُصّص ما يزيد عن 7.0 ملايين دولار أمريكيّ في شكل منح لحملات علاج السادّ في جيبوتي وبوركينافاسو وموريتانيا وتوغو، ولبرامج التعليم الصحيّ عن بُعد في أفغانستان، وبرامج علاج ناسور الولادة. وتستهدف هذه المبادرات مباشرةً إمكان الحصول على الرعاية الصحية، وصحة الأمهات، وتحسين الأحوال في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات.

ومن الإنجازات المهمّة الموافقةُ على منصة الاستثمار المؤثر في الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيويّ، والبنك الإسلامي للتنمية. وترمي منصة الاستثمار المؤثر في الصحة إلى إنشاء نُظم للرعاية الصحية الأولية قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وقادرة على مقاومة الأزمات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وتعزّز منصة الاستثمار المؤثر في الصحة البنى التحتية للرعاية الصحية والتأهب لها وذلك بمنحة أولية قدرها 50.0 مليون دولار أمريكيّ وإمكان تعبئة 1.5 مليار دولار أمريكيّ.

وفي سنة 2024، حشد البنك 45.4 مليون دولار أمريكيّ في شكل منح لتمويل مشاريع الصحة والتعليم. وساهم أيضاً في تقرير البنك الدولي عن التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك عن طريق السلسلة المعرفية المشتركة بين البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي، وهو ما يعزز السياسة الإقليمية في مجال تطوير رأس المال البشريّ.

وكان استكمال استراتيجية التغذية إنجازاً كبيراً سنة 2024 وعزَّز دور البنك في مكافحة سوء التغذية. ومن المبادرات المقبلة "الاستراتيجية لمتعلقة بالصناعة الدوائية" و"الآلية الدولية لتمويل التعليم"، وتجسّدان استثمار البنك المستمر في نظم الصحة والتعليم.

ويظل البنك، بهذه المبادرات، ملتزماً بتشجيع النموّ الشامل، وتحسين فرص الحصول على التعليم، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، وهو ما يعزز دوره الرائد في التنمية البشرية المستدامة في جميع البلدان الأعضاء.

أدى التدخل إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية لسكان يبلغ مجموعهم
245,616 شخصاً،
وهو ما يمثل نحو 47% من إجمالي عدد سكان جزر المالديف البالغ عددهم 516,000 نسمة.

الإطار 7: تعزيز تأهب حكومة جزر المالديف لمواجهة الجوائح في المستقبل

فيما بين شهر مايو 2020 وشهر أكتوبر 2023، قدم البنك الإسلامي للتنمية لحكومة جزر المالديف تمويلاً قدره 20.6 مليون دولار أمريكي، وذلك في إطار البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي لجائحة كوفيد19-. وكان الهدف من هذا التمويل هو تعزيز قدرة البلد على احتواء هذه الجائحة وتأهبه لمواجهة تفشي جوائح أخرى في المستقبل. وقد نُفّذ هذا المشروع بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مستفيداً من إجراءات التوريد في حالات الطوارئ لتوفير الإمدادات الطبية الأساسية. ولم تيسّر هذه الطريقة تنفيذ المشروع تنفيذاً فعالاً فحسب، بل مكّنت أيضاً من تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف ناهزت 5.0 ملايين دولار أمريكي، أعيد استثمارها في توريد معدات طبية إضافية.

المنجزات والنتائج الأساسية

حقق المشروع عدة نتائج مهمّة، منها تعزيز منشآت الرعاية الصحية، وتوفير المعدات الطبية الضرورية، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية.

وحُسّنت خمسة مراكز صحية إقليمية أساسية بفضل تركيب أجهزة العناية المركّزة، وخُصّصت طائرتان مسيَّرتان لتحسين المراقبة والوصول إلى المناطق النائية. ووُرِّد ما مجموعه 575 وحدة من المعدات الطبية، منها 42 جهاز تنفُّس صناعيّ، و60 جهاز مراقبة للقلب، و4 أجهزة غسيل كلى.

وإضافةً إلى ذلك، وُزِّع 1,152 جهازاً طبيّاً، و23 وحدة مختبريّة اختيرت مسبقاً، و142,516 جهازاً مختبريّاً. وفي سبيل حماية العاملين الميدانيّين في المجال الطبيّ، قدم المشروع 2,189,660 مجموعة أدوات للحماية الشخصية وأكثر من 4 ملايين قطعة مستهلكة.

وأدى التدخل إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية لسكان يبلغ مجموعهم 245,616 شخصاً، وهو ما يمثل نحو 47% من إجمالي عدد سكان جزر المالديف البالغ عددهم 516,000 نسمة. وركز المشروع أيضاً على تدريب العاملين في المجال الطبي وبناء قدراتهم، وهو ما يمكّنهم من التصدّي للمشكلات الصحية في المستقبل.

واعترافاً بتأثير المشروع، أشار معالي وزير الصحة في جزر المالديف إلى أن المشروع سيكون ذا تأثير دائم على نظام الرعاية الصحية في البلد. وأكّد أن الاستثمارات أساسية لقدرة البلد على الصمود في المجال الصحيّ على المدى الطويل. وبهذا يكون البنك شريكاً رئيساً في تعزيز البنى التحتية للرعاية الصحية في جزر المالديف وتحسين قدرتها على الصمود في مواجهة الجوائح في المستقبل. ولم يساهم التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والاستخدام الفعال لإجراءات التوريد في حالات الطوارئ في احتواء كوفيد19- فحسب، بل ساهما أيضاً في تهيئة البلد لمواجهة أي جوائح محتملة في المستقبل.

2.1.2: التعليم والصحة

استحدث البنك "برنامج الحلول المعرفية المتعلقة بالتمكين الاقتصاديّ" في شهر نوفمبر 2023، وذلك لكي يمكّنه من أداء دور أساسيّ في تحسين المعايش، ومكافحة الفقر، وتعزيز القدرة على الصمود في البلدان الأعضاء في البنك عن طريق تطوير القدرات.

وفي سنة 2024، اعتمد البنك عدة مشاريع رائدة في إطار "برنامج الحلول المعرفية المتعلقة بالتمكين الاقتصاديّ" بمبلغ إجماليّ يتجاوز 5.26 مليون دولار أمريكيّ. وتجسّد هذه المبادرات التزام البنك بتمكين السكان المهمّشين والنهوض بالنموّ الاقتصاديّ المطّرد بفضل حلول مبتكرة موافقة للشريعة. وفيما يلي ذكرٌ للمشاريع المعتمَدة:

- في الجزائر، يمثل مشروع "حرفتي" الذي تبلغ تكلفته 1.10 مليون دولار أمريكيّ، والذي اعتُمد في شهر سبتمبر 2024، عودة البنك إلى البلد بعد سنوات عديدة. وهذا المشروع الذي يُزمَع أن ينفذه مصرف السلام وتؤيّده الحكومة الجزائرية، يرمي إلى دعم صغار الحرفيين ورواد الأعمال والمنشآت الصغرى والصغيرة، ولا سيما تلك التي يديرها شباب ونساء، عن طريق الخدمات المالية الإسلامية، وبناء القدرات، والوصول إلى أسواق التجارة الإلكترونية. وحفز المشروع أيضاً إطارَ التعاون القُطريّ الأول في الجزائر قبل الاجتماع السنوي 2025.
- في اليمن، ترمي مبادرة "حاضنة الأعمال بناء"، التي تبلغ تكلفتها 3.61 مليون دولار أمريكيّ، والتي اعتُمدت في شهر ديسمبر 2024، إلى تذليل العوائق التي تحول دون استفادة الشركات الناشئة والمنشآت الصغرى من الخدمات المالية والموارد. وترمي هذه المبادرة التي تشارك في تمويلها عدة جهات شريكة إلى تعزيز ريادة الأعمال والاندماج الاقتصاديّ.
- اعتُمد مبلغ إجماليّ قدره 295,800 دولار أمريكيّ لمشاريع إقليمية، وذلك من أجل تعزيز قدرات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سبع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بفضل آليات الوصل بين الشركات وبفضل التجارة العابرة للحدود.
- دُمِجت منهجيات التمكين الاقتصادي في مشروع "اغتنام الفرص من أجل القضاء على الفقر" [HOPE] في تونس، وهو مشروع يركز على تمكين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية الزراعية. وقد اعتُمد في شهر ديسمبر 2024.

3.1.2: النساء والشباب

لا يزال البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") حريصاً على تمكين النساء والشباب، ودمج هذه الجهود في قطاعات أساسية كالصحة، والموارد المائية، والنقل، وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ففي سنة 2024، دعم البنك مبادرات في قازاقستان وموزمبيق وسيراليون وتونس، وتجاوزت المنح المقدمة 1.1 مليون دولار أمريكيّ. ومكّنت هذه الجهود من تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية والمياه والنقل، ومن تشجيع التمكين الاقتصاديّ عن طريق المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وعمل البنك على تعزيز الرقمنة في خدمة الأهلية للعمل، والشمول المالي، وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بالتعاون مع برنامج الخليج العربي للتنمية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وإضافة إلى ذلك، أحرز البنك تقدماً في محفظة مبادرة "تمويل رائدات الأعمال"، إذ جهّز مشروعين في بنغلاديش وإندونيسيا، هما "المياه والصرف الصحي والنظافة العامة"، والمالية الإسلامية. وقد مكنت هاتان المبادرتان، اللتان تجاوزت تكلفتهما 6.5 مليون دولار أمريكيّ، من تحسين فرص حصول النساء على التمويل، وبناء القدرات، والموارد الأساسية.

المبادرات الموجَّهة للشباب

في سبيل سد الفجوة في المهارات الرقمية، أطلقت شعبة تمكين النساء والشباب "برنامج الرقمنة من أجل تأهيل الشباب للعمل وريادة الأعمال"، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ. ويدعم برنامج الرقمنة، الذي اعتُمد في شهر ديسمبر 2023، رواد الأعمال الشباب في بنغلاديش وإندونيسيا وجزر المالديف، وباكستان عن طريق التدريب الرقمي، ومضاهاة فرص العمل مع الكفاءات، وتطوير القدرات. وفي سنة 2024، جهّز البنك مشروعاً من مشاريع برنامج الرقمنة هذا في إندونيسيا، وذلك لتحسين أهلية الشباب للعمل وريادة الأعمال بفضل المهارات الرقمية المستهدَفة والولوج إلى منصات البحث عن فرصة عمل.

منتدى تطوير قدرات الشباب (2024)

في سنة 2024، نظّم البنك منتداه الرائد عن تطوير قدرات الشباب تحت شعار "تمكين الشباب وقدرتهم على الصمود في مفترق الطرق: نحو المستقبل الذي نريد". وقد جمع هذا المنتدى، الذي نُظّم بالتعاون مع مبادرة "جيل بلا حدود" ومنظمة العمل الدولية، شباباً وأصحاب قرار وخبراء إنمائيين من أجل إجراء مباحثات رفيعة المستوى بشأن المهارات الرقمية والخضراء، والأهلية للعمل، والقدرة على الصمود. وعرضت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية المحلية مساهماتها، التي سلطت الضوء على دور الشباب في التقدم الاجتماعيّ، والابتكار، والتنمية الشاملة.

الإطار 8: تمكين اللاجئات السوريات عن طريق شركة "ياسمين"

واجهت لارا شاهين، وهي لاجئة سورية فرّت إلى الأردن سنة 2012، صعوبات هائلة في سبيل إعادة بناء حياتها الشخصية والمهنية. وقد عقدت العزم على تذليل العقبات التي تواجهها ورغبت في إيجاد فرص لنساء أخريات في ظروف مماثلة، فأسست شركة "ياسمين" المتخصّصة في منتجَات الصناعة التقليدية كالصابون ومنتجات العناية بالبشرة. وبفضل "برنامج البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية المتعلق بتعليم اللاجئات السوريات"، الذي ينفَّذ في الأردن ولبنان وتركيا والعراق وسوريا، حوّلت لارا رؤيتها إلى منشأة ناجحة. وفي الوقت الحاضر، مكّنت شركة "ياسمين" 30 لاجئة سورية من تحقيق الاستقلال الماليّ والكرامة.

العوائق والفرص

واجهت لارا عقبات كبيرة، بصفتها لاجئة سورية في الأردن، ولا سيما القيود المفروضة على تشغيل غير الأردنيين. وقد اضطرها هذا الواقع إلى إيجاد وسائل بديلة لإعالة نفسها. ففي أثناء تطوعها مع منظمات غير حكومية دولية، اكتشفت لارا المهارات غير المستغلة لدى اللاجئات السوريات في صنع منتجات الصناعة التقليدية، فخطر ببالها إنشاء إطار يمكن أن تتألق فيه هذه المواهب. غير أن لارا واجهت عقبات إضافية، منها الافتقار إلى أماكن عمل مناسبة، ومحدودية استراتيجيات التسويق، والأعراف المجتمعية التي تحد من مشاركة المرأة في الأنشطة المهنية.

الدعم الحاسم

دخلت شركة "ياسمين" مرحلة حاسمةً في مسيرتها عندما انضمّت إلى برنامج "سبارك" الذي يموله "برنامج البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية المتعلق بتعليم اللاجئات السوريات". وقد أمدّت هذه الشراكة لارا وفريقها بالموارد اللازمة لتذليل هذه الصعوبات. وبفضل تعاون البرنامج مع "المجموعة الدولية للتدريب"، تلقت "ياسمين" تدريباً فنيّاً لتحسين نوعية المنتجات وتبسيط العمليات. ومكّن إنشاء منصة للتجارة الإلكترونية الشركة من تجاوز العوائق التقليدية للسوق، في حين ساعدت الحلول المبتكرة، مثل إمكان عمل النساء من البيت، على تجاوز العقبات الثقافية. كذلك، فإن التدريب في مجالي المالية والاستدامة مكَّن لارا من زيادة عدد مستخدَماتها من خمسٍ إلى 30 مستخدَمة.

وكان تأثير هذا الدعم عميقاً. فقد وفرت "ياسمين" فرص عمل لثلاثين لاجئة سورية، وزوّدتهن بمهارات مستدامة بفضل ورشات عن صنع الصابون، والتطريز، والخياطة. وقد اكتسبت الشركة شهرة عالمية، فعرضت منتجاتها في إطار تجارب Airbnb، حيث يشارك السياح في جلسات صنع الصابون. وخلال جائحة كوفيد-19، وسّعت حملة "ناجيات ياسمين" نطاق عملها، فقدمت التدريب والدعم للنساء المتضررات من سوء المعاملة ووسعت نطاق عملياتها في سوريا مع إطلاق متاجر افتراضية.

إن رحلة لارا، بفضل "برنامج البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية المتعلق بتعليم اللاجئات السوريات"، تجسّد الإمكانات التحويلية الملازمة للقدرة على الصمود والتعاون. وشركة "ياسمين" هي أكثر من مجرد مشروع تجاريّ- إنها رمز للأمل ومصدر عيش مستدام للاجئات السوريات اللواتي تلهم مهاراتهن وقصصهن عدداً لا يحصى من النساء الأخريات.

4.1.2: المنح الدراسية

يرمي برنامج البنك المتعلق بالمنح الدراسية، الذي أُطلق سنة 1983، إلى تعزيز رأس المال البشريّ في البلدان الأعضاء في البنك وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. ويؤدّي هذا البرنامج دوراً حاسماً في تطوير قدرات الموارد البشرية، وتنقُّل القوى العاملة، وتيسير بناء القدرات، وتوفير الابتكارات والمعارف والتكنولوجيات اللازمة للمنافسة في مجتمع عالميّ سريع التغير.

ويعرِض البنك أربعة برامج فرعية مختلفة للمنح الدراسية هي: برنامج المنح الدراسية للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء؛ وبرنامج المنح الدراسية لنوابغ البلدان الأعضاء في التكنولوجيا المتقدمة؛ وبرنامج المنح الدراسية للماجستير في العلوم لفائدة عشرين بلداً من البلدان الأعضاء الأقل نموّاً؛ وبرنامج المنح الدراسية المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية لفائدة واحد وعشرين بلداً من البلدان الأعضاء الأقلّ نموّاً.

وفي سنة 2024، حصل على منح دراسية من البنك 474 طالباً من 57 بلداً، منهم 265 مرشحاً من 22 جالية إسلامية في البلدان غير الأعضاء، و28 مرشحاً من 26 بلداً عضواً لدراسة الدكتوراه وبحوث ما بعد الدكتوراه، و106 مرشحين من 19 بلداً من البلدان الأعضاء الأقل نموّاً في إطار المنح الدراسية للماجستير في العلوم، و75 مرشحاً من 21 بلداً من البلدان الأعضاء الأقل نموّاً في إطار المنح الدراسية المشتركة بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وتبلغ نسبة تمثيل الجنسين في الانتقاء العامّ 63% من الذكور و37% من الإناث.

وخلال العقود الأربعة الماضية، بلغ مجموع الذين حصلوا على منح دراسية من البنك 19,491 طالباً وباحثاً من 56 بلداً عضواً و66 جالية إسلامية، 70% منهم ذكور و30% إناث.

وفي شهر ديسمبر 2024، كان 14,044 طالباً وطالبة قد أكملوا دراساتهم وأبحاثهم في المجالات ذات الصلة بالتنمية، وهم يساهمون مساهمةً فعالةً في تقدّم بلدانهم بمعارفهم وخبراتهم. وإضافةً إلى ذلك، واصل برنامج المنح الدراسية دعم 1,276 طالباً وباحثاً يدرسون في الوقت الحاليّ، و675 طالباً في طور الحصول على القبول من أجل بدء برامجهم الدراسية.

وبرنامجُ البنك المتعلق بالمنح الدراسية مبادرةٌ رائدةٌ من مبادرات البنك، ذات تاريخ طويل في تزويد المهنيّين في منتصف حياتهم المهنية بالمعارف المتقدّمة، والمهارات الأساسية، والاحتكاك الدوليّ، والثقة اللازمة للمساهمة بفعالية في تنمية بلدانهم.

الشكل 1.2: المنح الدراسية بحسب البرنامج: 1983-2024

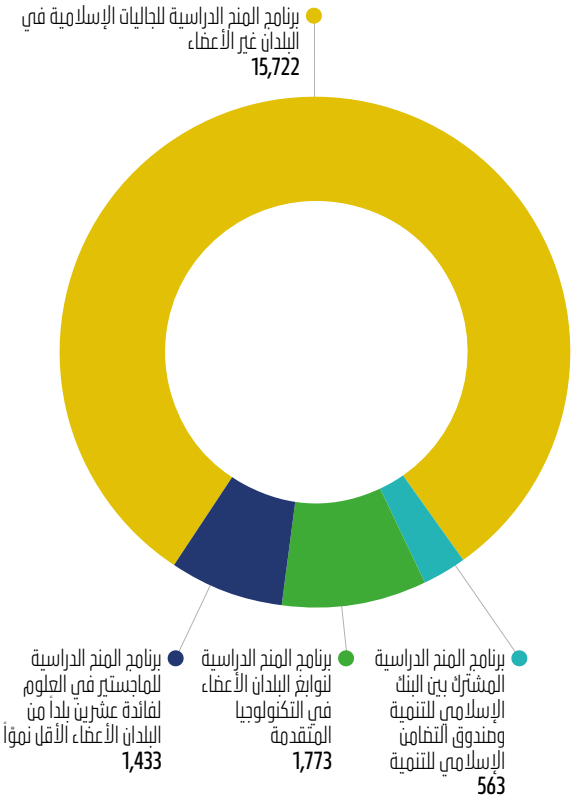

خلال العقود الأربعة الماضية، بلغ مجموع الذين حصلوا على منح دراسية من البنك

19,491 طالباً

وباحثاً من 56 بلداً عضواً و66 جالية إسلامية، 70% منهم ذكور و30% إناث.

الإطار 9: قصة الدكتور حسين كيسيكي نسامبا بين التحول والتأثير

يجسّد الدكتور حسين كيسيكي نسامبا، وهو أحد المستفيدين من برنامج البنك للمنح الدراسية من أوغندا، التأثير البعيد المدى للتعليم على الأفراد والمجتمعات المحلية. وتوضح مسيرته الطريقة التي يمكن بها لبرامج المنح الدراسية أن تحسّن الأحوال المعيشية وتشجّع التقدم المستدام بفضل الفرص، والتمكين، وتبادل المعارف.

فبعد أن حصل الدكتور حسين على شهادتي دكتوراه في الهندسة الكيميائية من جامعة كوالالمبور وجامعة نوتنغهام، عاد إلى أوغندا عازماً على إحداث تغيير ما. فأسس مجموعة Invention Plus Group، وهي شركة تشغل الآن أكثر من 100 أوغنديّ وأوجدت فرص عمل لأكثر من 500 شخص. وتتجاوز مساهماته ريادة الأعمال إلى المجال الأكاديميّ: فهو أستاذ محاضر في الهندسة الصناعية بجامعة ماكيريري، حيث يدرّب طلاب الدراسات العليا ويقيّم الأبحاث على الصعيد العالميّ. وبفضل هذه الجهود، أصبح الدكتور حسين مصدر أمل وإلهام، يجمع بين الابتكار والتنمية المجتمعية.

ويقول الدكتور حسين في حديثه عن مسيرته: "لطالما آمنت بأن التعليم هو الحلّ، لكنني لم أتخيل أبداً أنه سيوصلني إلى هذا الحدّ". كذلك، فإن رؤيته لريادة الأعمال تتمتع بنفس الوضوح: "أردت إنشاء مكان يمكّن الناس من الاعتماد على أنفسهم." وهو يرى أن الجزء الأكثر مكافأة في العمل الأكاديميّ هو رؤية أشخاص آخرين يلهمون لتحقيق أحلامهم الخاصة: "إنه لأمر مجزٍ أن أرى عملي يلهم الآخرين لتحقيق أحلامهم."

> شهادتي هي أن هذه المنحة الدراسية تحويلية حقّاً. فلولاها، لما كنتُ ما أنا عليه أو حيث أنا اليوم. لقد منحتني هذه المنحة الأدوات والثقة والوسيلة اللازمة لإحداث تغيير حقيقيّ.

وأحدثت إنجازات الدكتور حسين أثراً مضاعِفاً في أسرته. فهو يحكي بفخر كيف أن نجاحه قد أسس إرثاً جديداً من التفوق الأكاديمي: "إنه شيء لم يكن موجوداً من قبل، أعني حصول أحد أفراد أسرتنا على شهادة الدكتوراه. أنا فخور بأن تكون مسيرتي قد حفزت أشقائي على التطلع إلى التفوق الأكاديميّ."

ولم يكن أيّ من ذلك ممكناً لولا الدعم الحاسم الذي يقدمه برنامج البنك للمنح الدراسية. ويؤكد الدكتور حسين أهمية هذه المنحة قائلاً: "شهادتي هي أن هذه المنحة الدراسية تحويلية حقّاً. فلولاها، لما كنتُ ما أنا عليه أو حيث أنا اليوم. لقد منحتني هذه المنحة الأدوات والثقة والوسيلة اللازمة لإحداث تغيير حقيقيّ". وقصته هذه تذكيرٌ قويٌّ بالكيفية التي يحفز بها التعليم النجاح الفرديّ والنموّ المجتمعيّ وينشئ إرثاً من التمكين للأجيال المقبلة.

5.1.2: المعونة الخاصة

قدم "برنامج البنك المتعلق بمساعدة الجاليات"، الذي استُحدث سنة 1981، مساهمات كبيرة في التنمية المجتمعية، ولا سيما في البلدان غير الأعضاء. وقد اعتمد البرنامج حتى الآن ما مجموعه 1,877 مشروعاً بمبلغ قدره 910.27 مليون دولار أمريكيّ. وتنقسم تلك المشاريع إلى 1,104 مشاريع إنمائية موجَّهة لتعزيز النموّ المطّرد و773 مشروعاً إغاثياً. وقد نفّذ البرنامج هذه المشاريع في 84 بلداً في 8 مناطق جغرافية فرعية، وهو ما يدلّ على انتشاره وتأثيره الواسع.

وفي سنة 2024، اعتمد هذا البرنامج 8 مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدره 2.270 مليون دولار أمريكيّ. وتركز هذه المشاريع على مجالات أساسية، كالتعليم، والصحة، والتعليم، والتدريب الفنّي والمهنّي، وتطوير القدرات. وفيما يلي أهمّ تلك المشاريع:

- توسيع "مركز يتيم لرعاية الأطفال في إثيوبيا": 0.26 مليون دولار أمريكيّ؛
- توسيع "مدرسة تربية وطن الابتدائية في تايلاند": 0.26 مليون دولار أمريكيّ؛
- النهوض بجودة التعليم في "مدرسة عموم آسيا الدولية في تايلاند" بفضل الطاقات المتجددة: 0.26 مليون دولار أمريكيّ؛
- مستشفى تعليميّ متعدّد التخصصات تبلغ سعتُه 100 سرير في ماهاراشترا بالهند: 0.50 مليون دولار أمريكيّ؛
- مختبرات العلوم المحدَّثة لأكاديمية "برايتر هورايزونز" في الولايات المتحدة الأمريكيّة: 0.25 مليون دولار أمريكيّ؛
- دعم التعليم الجامعيّ في جامعة ستيلّنبوش بجنوب أفريقيا: 0.215 مليون دولار أمريكيّ؛
- مركز البرَكَة للتدريب المهنّي في إثيوبيا: 0.26 مليون دولار أمريكيّ؛
- خدمات الصحة النفسية المتكاملة للنازحين داخليّاً واللاجئين في كينيا: 0.265 مليون دولار أمريكيّ.

وترمي هذه المشاريع، التي تستهدف قطاعات أساسية كالتعليم والصحة، إلى تحسين فرص الحصول على خدمات رفيعة الجودة، والنهوض بتطوير رأس المال البشريّ، وتقوية التماسك الاجتماعيّ في هذه المجتمعات المحلية.

وإضافةً إلى ذلك، شرع البرنامج خلال سنة 2024 في وضع "إطار التعاون مع الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء". وقد صُمّم هذا الإطار لإشراك مختلف الأطراف المعنيّة من أجل فهم الاحتياجات والأولويات الخاصة للجاليات الإسلامية فهماً أفضل يساعد على تكييف البرامج مع سياقاتها الفريدة. ويتمثل الهدف من ذلك في تحديد طريقة منظَّمة تمكّن البنك من التعاون الفعّال مع هذه المجتمعات المحلية.

أحرز البنكُ تقدُّماً كبيراً في مكافحة الهشاشة وتعزيز القدرة على الصمود بعدّة طرائق، منها بناء القدرات، والتدخل في حالات الطوارئ، والشراكات الاستراتيجية، والبرامج الرائدة الانتقائية.

2.2: حفز النموّ غير المضرّ بالبيئة والمستدام والقادر على الصمود

1.2.2: الهشاشة والقدرة على الصمود

يُحرز البنكُ تقدُّماً كبيراً في مكافحة الهشاشة وتعزيز القدرة على الصمود بعدّة طرائق، منها بناء القدرات، والتدخل في حالات الطوارئ، والشراكات الاستراتيجية، والبرامج الرائدة الانتقائية. فالتركيز على تمكين المجتمعات المحلية ودمج حلول مبتكرة ضروريان لمهمة البنك المتمثلة في النهوض بالتنمية المستدامة في سياقات هشّة.

وفي سنة 2024، انصبّت جهود البنك في هذا المجال على ما يلي

- **المنتجات المعرفية وبناء القدرات:** أعَدَّ البنكُ- بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وقطر الخيرية- تقريراً (يصدر كل سنتين) عن القدرة على الصمود ينصبّ على التداخل بين تغير المناخ والهشاشة. وهو ينظِّم أيضاً تدريباً دوليّاً على تطوير القدرات يرمي إلى تشجيع مبدأي "عدم الإضرار" و"مراعاة النزاعات" في السياقات الهشة.
- **البرامج الرائدة**
  - برنامج المهارات والتدريب والتعليم: حشد هذا البرنامج 62.0 مليون دولار أمريكيّ لدعم 12 مشروعاً جارياً في الأردن ولبنان وتركيا واليمن، استفاد منها مباشرةً أكثر من 5,000 فرد و600 منشأة صغيرة ومتوسطة. وترمي الخطط المستقبلية إلى توسيع نطاق العمل ليشمل 30,000 مستفيد إضافيّ.
  - برنامج "التضامن": بعد خمس سنوات من إطلاق هذا البرنامج، كشف تقييمُه عن تأثيره الإيجابيّ على المجتمعات المحلية، وشدَّد على أهمية انخراط المجتمعات المحلية في عمليات التنمية. وقد تمكّن نحو 670,000 شخص ينتمون إلى مجتمعات محلية محصورة في 34 بلداً عضواً من الحصول على خدمات طبية أساسية، وتمكّن أكثر من 3,000 أسرة محرومة من إمكان ممارسة أنشطة مدرّة للدخل. وترمي المرحلة الثانية من البرنامج، أي "التضامن 2.0"، إلى تعزيز قدرات الفئات السكانية الضعيفة بفضل الحلول التكنولوجية ومبادرات الشمول المالّي.

- **مبادرات التدخل في حالات الطوارئ:** أمام الأزمات المتفاقمة، خصَّص البنك مبلغاً قدره 4.0 ملايين دولار أمريكيّ للمساعدات الإنسانية في غزة وللاجئين السودانيين في تشاد ومصر وليبيا. وقد حشدت هذه المبادرة أكثر من 42.0 مليون دولار أمريكيّ في شكل منح إضافية، وذلك من أجل توفير مواد غذائية وطبية أساسية للمحتاجين.
- **القيادة والشراكات الاستراتيجية:** يقود البنك الإسلامي للتنمية- بصفته رئيساً لمنصة التنسيق بين البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف خلال سنة -2024 مناقشات بشأن دمج الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية. وأبرم البنك أيضاً اتفاقية إطارية تشغيلية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل تعزيز قدرات التدخل في حالات الطوارئ في المناطق المتضررة من النزاعات.
- **التحليلات والتقييمات القُطرية:** يُجري البنك تقييمات في منطقة الساحل وفي نيجيريا من أجل اكتشاف عوامل الهشاشة والقدرة على الصمود، وذلك خدمةً لعمليات التعاون والبرامج الاستراتيجية في المستقبل.
- **الرصد وإعداد التقارير:** يعمل البنك على رصد الأحوال في فلسطين ولبنان وسوريا ومنطقة الساحل، وإعداد التقارير عنها من أجل تقييم تأثير التغييرات المؤسسية وتكييف استراتيجياته وفقاً لذلك.

مؤسسة نـداء للتنمية والتطوير
NEDA'A FOUNDATION FOR DEVELOPMENT

الإطار 10: تحويل منظمة غير حكومية محلية في اليمن تعزيزاً لتأثيرها

خلال سنة 2023-2024، بدأت "مؤسسة نداء للتنمية"- وهي مؤسسة محلية في اليمن- تحوُّلها من أجل تعزيز عملياتها ومواءمتها مع المعايير الدولية. فقد واجهت المؤسسة صعوبات هيكلية وتشغيلية؛ ولذلك شرعَت في إجراء إصلاح استراتيجيّ شامل يتضمن تحديث سياساتها وصقل هيكلها التنظيميّ وتعزيز الشفافية والكفاءة من أجل استيفاء شروط الجهات المانحة.

وكان أحد المكوّنات الأساسية لهذا التحوُّل هو اهتمام المؤسسة ببناء القدرات المؤسسية. وبفضل التدريب الانتقائيّ، والاستشارات، والمشاركة في منتديات إنمائية، أعادت المؤسسةُ تنظيم أولوياتها، وحسّنت أداءها، وكرّست ثقافة التحسين المستمرّ. وقد مكّن هذا التحوُّل المؤسسة من الوفاء باحتياجات اليمن الماسة في مجالات كالأمن الغذائي، والحصول على المياه، والتعليم، والتمكين الاقتصاديّ، مع إيلاء اهتمام خاص للتنمية المستدامة.

وخلال سنتين، قدّمت المؤسسة منافع ملموسة للمجتمعات المحلية بإطلاق 28 مشروعاً مؤثراً في مختلف القطاعات. وقدَّمت هذه المبادرات إغاثة فورية مع ضمان الاستدامة على المدى البعيد. وبتحسين المعايش، وإيجاد فرص العمل، وتقديم الخدمات الأساسية، أبانت المؤسسة عن حرصها على تشجيع تغيير مهمّ في اليمن.

وكان من العوامل الحاسمة في هذا النجاح قدرةُ المؤسسة على إقامة وتوطيد شراكات مع منظمات دولية كالهيئة الخيرية الإسلامية العالمية (الكويت)، ومؤسسة الخير (المملكة المتحدة)، والهلال الأحمر التركيّ. ولم تمكّن هذه الشراكات المؤسسة من الحصول على تمويلات فحسب، بل

خلال سنتين، قدّمت المؤسسة منافع ملموسة للمجتمعات المحلية بإطلاق
28 مشروعاً مؤثراً
في مختلف القطاعات.

مكّنتها أيضاً من الحصول على دعم فني قيّم ساعدها على تجويد مشاريعها. وإضافةً إلى ذلك، انضمَّت المؤسسة إلى سبع منصات عالمية للجهات المانحة، وهو ما مكّنها من الحصول على تمويلات، والمشاركة في مؤتمرات دولية، وتوسيع شبكتها العالمية. وقد عزّزت هذه الجهود كثيراً من قدرة المؤسسة على إحداث تغيير مؤثر.

وتشهد مسيرة "مؤسسة نداء" على مدى قوّة الشراكات الاستراتيجية والقيادة القادرة على التكيّف. فقد حشدت المؤسسة موارد ووطدت علاقات تعاون مهمّة، وهو ما جعلها جهة فاعلة أساسية في تشجيع التنمية المستدامة وإعادة بناء اليمن.

2.2.2: التمويل المستدام

أحرز البنك تقدُّماً كبيراً في تحسين إطاره المتعلق بالتمويل المستدام، الذي حُدّث كي يكون موائماً لأحدث المعايير التي وضعتها "الرابطة الدولية لأسواق رأس المال". وهذا الإطار المحدَّث أساسيٌّ، لأنه يمكّن البنك من إصدار صكوك خضراء وصكوك استدامة، ومن ثمّ حشد موارد أساسية من أسواق رأس المال العالمية. والهدف الأساسيّ من هذه الصكوك هو تمويل أو إعادة تمويل مشاريع مراعية للبيئة وذات مسؤولية اجتماعية، تركز على الاستدامة والقدرة على الصمود.

وقد نجح البنك حتى الآن في إصدار صكوك خضراء وصكوك استدامة بمبلغ يتجاوز 5.0 مليارات دولار أمريكيّ خُصّصت لمبادرات مراعية للمناخ ولمشاريع تتوخى التنمية الاجتماعية في البلدان الأعضاء. ويؤكد هذا الرقم الهائل حرص البنك على النهوض بالتنمية المستدامة ومكافحة آثار تغير المناخ. ويُزمع البنك طرح صكوك إضافية في المستقبل القريب، وهو ما يدلّ على رغبته المستمرة في زيادة تأثيره في مجال التمويل المستدام.

نجح البنك حتى الآن في إصدار صكوك خضراء وصكوك استدامة بمبلغ يتجاوز

5.0 مليارات دولار أمريكيّ

خُصّصت لمبادرات مراعية للمناخ ولمشاريع تتوخى التنمية الاجتماعية في البلدان الأعضاء.

الإطار 11: تسخير الصكوك المستدامة لتحقيق تنمية مؤثرة

أطلق دليل الصكوك الخضراء والاجتماعية وصكوك الاستدامة (ويشار إليها مجتمعة بعبارة "صكوك الاستدامة") خلال الاجتماعات السنوية والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء البنك التي أقيمت في شهر أبريل 2024 بالرياض. ويمثل هذا الدليل ثمرة تعاون بين الرابطة الدولية لأسواق المال، والبنك الإسلامي للتنمية، ومجموعة بورصة لندن. والغرض منه هو إمداد جهات الإصدار والجهات الفاعلة في السوق بإرشادات عملية بشأن اعتبار الصكوك خضراء أو اجتماعية أو موافقة للاستدامة، وذلك طبقاً لمبادئ الرابطة الدولية لأسواق المال التي أُعلن عنها في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في شهر ديسمبر 2023.

ونشر البنك تقريره (2023) عن تأثير وتخصيص صكوك الاستدامة، وهو تقريرٌ يشرح بالتفصيل استخدام عائدات ثلاثة إصدارات من الصكوك المواضيعية هي: الصكوك الخضراء (نوفمبر 2019)، وصكوك الاستدامة المتعلقة بجائحة كوفيد19- (يونيو 2020)، وصكوك الاستدامة الثانية (مارس 2021). وهذا التقرير، الذي يتناول الأنشطة حتى 31 ديسمبر 2023، يسلط الضوء على التأثير الملموس لهذه المشاريع. ومن الإنجازات تركيب 2,742 ميغاوات من الطاقات المتجددة، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 410,971 طن، وتحسين فرص حصول 3,505,628 أسرة على خدمات الصرف الصحي. وإضافة إلى ذلك، يعرض التقرير بناء 44,440 فصلاً دراسياً، وتطوير 14,761 كيلومتراً من الطرق، ودعم 20,418 منشأة صغيرة ومتوسطة، وكلها تجسّد مساهمات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من الإنجازات تركيب

2,742 ميغاوات

من الطاقات المتجددة، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار

410,971 طن،

وتحسين فرص حصول

3,505,628 أسرة

على خدمات الصرف الصحي. وإضافة إلى ذلك، يعرض التقرير بناء

44,440 فصلاً دراسياً،

وتطوير

14,761 كيلومتراً

من الطرق، ودعم

20,418 منشأة صغيرة ومتوسطة.

الإطار 12: الصندوق الأخضر للأعمال الخيرية الرقمية- إندونيسيا

توجد منصة "التضامن"، التي يموّلها البنك وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية وينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سنتها الأخيرة من الخدمة. وهي توفر مجموعة كبيرة من المبادرات والبرامج التدريبية المصمّمة لتمكين منظمات المجتمع المدني في دول منظمة التعاون الإسلامي.

ومن هذه البرامج "أكاديمية التضامن للتمويل الجماهيريّ"، وهي برنامج رائد يزود منظمات المجتمع المدني بالمهارات والمعارف اللازمة لتصميم وتنفيذ حملات تمويل جماهيريّ لمشاريعها. وقد حشدت هذه الحملات مجتمعةً حتى الآن 16.79 مليون دولار أمريكيّ، وهو ما يدل على التأثير الملموس لما تبذله هذه الأكاديمية من جهود.

وللاحتفال بهذه الإنجازات وتسليط الضوء على قصص نجاح منظمات المجتمع المدني، أطلقت سلسلة #CrowdfundingChampions. ومن هذه المنظمات الناجحة منظمة Greeneration، وهي منظمة إندونيسية أنشأت منصة التمويل الجماهيريّ للصندوق الأخضر للأعمال الخيرية الرقمية بدعم من "أكاديمية التضامن للتمويل الجماهيريّ".

وتواجه المناظر الطبيعية الخضراء المورقة والجزر المترامية الأطراف في إندونيسيا مسألة بيئية عاجلة، هي أن القرى في حوض نهر سيتاروم تعاني من مشكلات حادة في تدبير النفايات، إذ يسد البلاستيك والقمامة الأنهار ويضران بالمنظومات البيئية. غير أن الابتكار يساعد على حلّ هذه المشكلات. وبتوجيهات من "أكاديمية التضامن للتمويل الجماهيريّ"، استحدثت منظمة Greeneration منصة الصندوق الأخضر للأعمال الخيرية الرقمية من أجل تمويل الحلول المجتمعية. وقد حشدت، بعد سنة من انضمامها إلى الأكاديمية، 224,090 دولاراً أمريكياً، وأقامت صلات مع جهات شريكة محتملة جديدة، ونجحت في إطلاق منصة الدعم للمبادرات الخضراء.

وتعمل مختلف المشاريع، بفضل منصة الصندوق الأخضر للأعمال الخيرية الرقمية، على تمكين المجتمعات المحلية من إعادة تدوير وتقليل النفايات وحماية بيئتها. وتثبت هذه الجهود أن العمل الجماعيّ يمكن أن يؤدي إلى تغييرات مهمّة، وهو ما يمهّد لإندونيسيا سبيل مستقبل أكثر نظافةً ومراعاةً

> تثبت هذه الجهود أن العمل الجماعيّ يمكن أن يؤدي إلى تغييرات مهمّة، وهو ما يمهّد لإندونيسيا سبيل مستقبل أكثر نظافةً ومراعاةً للبيئة.

3.2.2: تمويل العمل المناخيّ

كان البنك استباقياً في مكافحة تغيُّر المناخ بقطع التزامات مالية كبيرة، وتعبئة الموارد، والتعاون مع البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة والقدرة على الصمود في مواجهة تأثيرات المناخ. وفي سنة 2024، واصل مواءمة مبادراته والتزاماته تجاه تغيُّر المناخ والاستدامة البيئية مع أهداف اتفاق باريس وضرورة تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ في مختلف البلدان الأعضاء. وقد دمج البنك منظورات تغيُّر المناخ والنموّ الأخضر في جميع استراتيجيات الشراكة القُطرية وأطُر التعاون القُطري التي أُعدّت سنة 2024، ولا سيما مع أذربيجان وكوت ديفوار وسورينام وأوغندا وتركيا والجزائر وبروناي.

الالتزام بتمويل العمل المناخيّ

- تجاوز البنك الهدف الذي حدَّده لتمويل العمل المناخيّ سنة 2025 في نسبة 35%، إذ حقق 46% من إجماليّ الالتزامات المالية المخصَّصة سنة 2024، أي ما يقارب 2,397 مليون دولار أمريكيّ.
- تألَّف تمويل العمل المناخيّ هذا من تمويل التكيُّف مع تغيّر المناخ (بمبلغ قدره 1,233 مليون دولار أمريكيّ، وهو ما يمثل 51.4 %) وتمويل التخفيف من آثاره (بمبلغ قدره 1,164 مليون دولار أمريكيّ، وهو ما يمثل 48.6%).

حشد الموارد

- حشد البنك 2.3 مليون دولار أمريكيّ من صندوق المناخ الأخضر لفائدة جزر المالديف، وذلك من أجل تحسين فرص الحصول على تمويل العمل المناخيّ.
- حُصّل الاعتماد لفائدة صندوق المناخ الأخضر، وحشد البنك 6.3 مليون دولار أمريكيّ لأوغندا من أجل تحسين شبكة مراقبة الطقس.

- قدم البنك 1.1 مليون دولار أمريكيّ من شراكة المساهمات المحدَّدة وطنياً لباكستان من أجل إنشاء نُظم قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

المؤتمرات والمبادرات

- شارك البنك في عدة مؤتمرات، منها مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون ومؤتمر الأطراف السادس عشر، وقطع التزامات مهمّة. ففي مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، تَوقَّع بيانٌ مشترك مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف تمويلاً سنوياً للعمل المناخيّ قدره 120 مليار دولار أمريكيّ للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط و50.0 مليار دولار أمريكيّ للبلدان ذات الدخل المرتفع قبل سنة 2030. وفي مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP16)، تعهَّد البنك بتقديم مليار دولار أمريكيّ واحد لـ"شراكة الرياض العالمية للتكيف مع الجفاف"، وبالمشاركة مع مجموعة التنسيق العربية في تمويل قدره 10.0 مليارات دولار أمريكيّ لمكافحة تدهور الأراضي.

المنتجات المعرفية وبناء القدرات

- استحدث البنك مختلف المنتجات المعرفية، ومنها أدوات لحساب غازات الاحتباس الحراري وتدبير المخاطر المناخية.
- نُظِّم العديد من الدورات التدريبية والورشات، وذلك لتمكين الموظفين والأطراف المعنية من حُسن تمويل العمل المناخي والضمانات البيئية.

الضمانات البيئية والاجتماعية

- بدأ تفعيل "السياسة المتعلقة بالضمانات البيئية والاجتماعية"، وتوعية موظفي العمليات والمسؤولين الحكوميين.
- أُعدّت خطة لتطوير القدرات في مجال الضمانات (2025-2029)، وذلك للنهوض بالتنمية المستدامة في البلدان الأعضاء.
- خصّص البنك 400,000 دولار أمريكيّ لتمويل جاهزية المشاريع للضمانات البيئية والاجتماعية، ومنها الإشراف على تنفيذ المشاريع الجارية.

4.2.2: تطوير البنى التحتية

يحرص البنك على تعزيز النموّ الاجتماعيّ والاقتصاديّ والتنمية المستدامة في بلدانه الأعضاء عن طريق استثمارات مهمّة في الزراعة، والطاقة، والنقل، والبنى التحتية للمياه، مع التركيز على الاستدامة، والشمول، والقدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ.

الزراعة

يعتبر البنك قطاع الزراعة والتنمية الريفية محرّكاً مهمّاً لاقتصاد العديد من بلدانه الأعضاء. ولذلك يواصل مساعدة هذه البلدان على تحقيق النموّ الزراعيّ المطّرد وتعزيز الأمن الغذائيّ. وفي سنة 2024، وافق على 12 مشروعاً من مشاريع الزراعة والتنمية الريفية بتكلفة إجمالية قدرها 745 مليون دولار أمريكيّ. ومن أبرز مشاريع هذا القطاع مشروع الأمن الغذائي الطارئ (المرحلة الثانية) في الأردن (200 مليون دولار أمريكيّ)؛ ومشروع التخلص من الفقر في باكستان (118.40 مليون دولار أمريكيّ)؛ ومشروع التحوّل الزراعيّ في شمال السنغال (65.1 مليون دولار أمريكيّ).

ويعمل البنك بنشاط على برامج إقليمية من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على تذليل الصعوبات الإنمائية المشتركة. والبرنامجان الإقليميان اللذان هما في طور الإعداد هما: (1) برنامج قدرة الثروة الحيوانية في أفريقيا على الصمود؛ (2) المبادرة الإقليمية لتجارة وتحويل الدخن والذرة الرفيعة والقمح.

ويواصل البنك تقييم فعالية عملياته والسلامة العامة لمحفظته في هذا القطاع. وفي سنة 2024، أجرى فحصاً لمحفظة قطاع الزراعة، والموارد المائية، والتنمية الريفية في غينيا من أجل ما يلي: (1) إجراء تحليل لمشاريع البنك الحالية في قطاع الزراعة، والموارد المائية، والتنمية الريفية؛ (2) الوقوف على الثغرات في المحفظة الحالية؛ (3) تحديد الاتجاهات الجديدة والدروس المستفادة من أجل تحسين التصميم والتنفيذ.

الطاقة

لطالما كان تطوير البنى التحتية للطاقة في البلدان الأعضاء على رأس أولويات البنك. ويواصل البنك تنفيذ سياسته المتعلقة بقطاع الطاقة، التي تقوم على أربع ركائز أساسية هي: (1) الرفع من معدل الحصول على الطاقة في البلدان الأعضاء؛ (2) النهوض بالطاقات المتجددة؛ (3) زيادة كفاءة استخدام الطاقة من أجل تدبير استهلاكها؛ (4) تبادل المعارف بين البلدان الأعضاء في مجال الطاقة.

وقد استُحدِثت عدّة برامج ومبادرات رائدة، منها برنامج التعاون في مجال الطاقات المتجددة على تزويد أفريقيا بالطاقة، وكهربة خدمات الرعاية الصحية الريفية باستخدام مصادر الطاقات المتجددة والأوقاف (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والتعاون الفعال مع مبادرة "الطاقة المستدامة للجميع في أفريقيا"، ومنصة تمويل تسريع التحوّل الطاقيّ التابعة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

وفي سنة 2024، وافق البنك على 9 مشاريع طاقة بلغت قيمتها 923.90 مليون دولار أمريكيّ، منها 472.92 مليون دولار أمريكيّ لتمويل مشروع محطة المنزل لتخزين الطاقة الكهرومائية بالضخ، و47.68 مليون دولار أمريكيّ لشبكة نقل الطاقة وتوزيعها في سورينام، و80.0 مليون دولار أمريكيّ لبناء محطةٍ لتوليد الطاقة الحرارية بقدرة 40 ميغاواط في كانكان (غينيا)، و32 مليون يورو لتمويل مشروع كهربة المناطق الريفية في بنين.

وكان معظم تمويلات البنك لهذا القطاع يستهدف توليد الطاقة التقليدية عادةً. غير أن البنك صار في الآونة الأخيرة يولي مزيداً من الاهتمام لمشاريع الترابط الكهربائيّ الإقليميّ من أجل زيادة كفاءة القطاع في البلدان الأعضاء، وأيضاً للنهوض بمشاريع الطاقات المتجددة.

وسيظل البنك يعتبر الطاقة أحد القطاعات الأساسية في خطته الإنمائية. وسيواصل توجيه استثماراته إليها من أجل النهوض بالنموّ الاقتصاديّ وتحسين الأحوال المعيشية في البلدان الأعضاء. وسيتوسل في ذلك بآليته التمويلية التقليدية، وباستحداث آليات مبتكرة جديدة، وبالاعتماد على الشراكات.

النقل

في سنة 2024، أعطى البنك الأولوية للنقل المستدام من أجل الشمول والازدهار، وركّز على تحسين الترابط الذي هو محرّك للنموّ الاقتصاديّ والتكامل الإقليميّ. فقد وافق البنك على 12 مشروعاً في قطاع النقل بمبلغ إجماليّ قدره 2.71 مليار دولار أمريكيّ، منه تمويل البنك بمبلغ قدره 1.50 مليار دولار أمريكيّ (55.2%) وتمويل مشترك بمبلغ قدره 1.21 مليار دولار أمريكيّ (44.8%). وتتوزع الاعتمادات كما يلي: 1.22 مليار دولار أمريكيّ لطرق عادية وطرق سريعة (10 مشاريع)، و15.0 مليون دولار أمريكيّ لأحد الموانئ، و261.18 مليون دولار أمريكيّ لسكةٍ حديدية. وترمي هذه المبادرات إلى تحسين الوصول والكفاءة والقدرة على الصمود، وإلى اختصار مدة السفر وتقليل تكاليفه، وتشجيع المبادلات التجارية، وتحسين المعايش في البلدان الأعضاء.

وتساهم هذه المشاريع في الترابط الإقليميّ ودون الإقليميّ، وزيادة النقل العابر والتجارة والسياحة، وإيجاد فرص العمل، وفي استيفاء متطلبات السفر مستقبَلاً. وهي تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، كالهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 8 (العمل اللائق)، والهدف 9 (البنى التحتية)، والهدف 13 (العمل المناخي)، وغيرها.

تساهم هذه المشاريع في الترابط الإقليميّ ودون الإقليميّ، وزيادة النقل العابر والتجارة والسياحة، وإيجاد فرص العمل، واستيفاء متطلبات السفر مستقبَلاً. وهي تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، كالهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 8 (العمل اللائق)، والهدف 9 (البنى التحتية)، والهدف 13 (العمل المناخي)، وغيرها.

الإطار 13: من الرؤية إلى الواقع: نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن مطار الملكة علياء الدولي في إحداث تحوُّل في النقل الجوّي

توسيع مطار الملكة علياء الدولي في عمّان (الأردن) مثالٌ ساطعٌ على القوة التحويلية للشراكات بين القطاعين العام والخاص. فهذا المشروع، الذي ساهم البنك في تمويله بمبلغ قدره 125 مليون دولار أمريكيّ، مكّن من زيادة سعة المطار من 3.5 مليون إلى 9 ملايين مسافر في السنة، إضافةً إلى تصميم قابل للتطوير يستهدف 12 مليون مسافر قبل سنة 2025 و16 مليون مسافر قبل سنة 2032. ويعزى نجاح هذا المشروع إلى الشراكات الاستراتيجية، والتصميم المبتكر، والتكنولوجيات المتقدمة التي عززت الكفاءة التشغيلية والاستدامة. وقد حقق المشروع أكثر من 1.82 مليار دولار أمريكيّ من رسوم الامتياز للحكومة الأردنية، ودعَم 2.2 مليار دولار أمريكيّ من النشاط الاقتصادي السنوي، ووفَّر 40,000 فرصة عمل في مختلف القطاعات. وبفضل تحسين الربط بأكثر من 100 وجهة، أصبح مطار الملكة علياء الدوليّ مركزاً إقليمياً بالغ الأهمية، وهو ما عزز السياحة، والتجارة، والنموّ الاقتصاديّ. ويوضح نجاح مطار الملكة علياء الدولّي كيف يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاصّ أن تعزز حلول البنى التحتية المستدامة للنقل، والترابط الإقليميّ، والازدهار على المدى البعيد.

هذا المشروع، الذي ساهم البنك في تمويله بمبلغ قدره

125 مليون دولار أمريكيّ،

مكّن من زيادة سعة المطار من 3.5 مليون إلى 9 ملايين مسافر في السنة، إضافةً إلى تصميم قابل للتطوير يستهدف 12 مليون مسافر قبل سنة 2025 و16 مليون مسافر قبل سنة 2032.

أتاح الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء البنك فرصة كبيرة لاستكشاف إمكانات حلول التنقل الإلكتروني المستدام في البلدان الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف في مجال العمل المناخيّ والتنمية المستدامة.

وكان نشاط النقل أيضاً إحدى دعائم الوثائق والمراجعات الاستراتيجية الأساسية، ومنها استراتيجية الشراكة القُطرية مع أوزبكستان والمغرب، وأطر التعاون القُطريّ مع تركيا وغيرها. وانتهى إعداد التقارير عن اكتمال مشاريع في تركيا، وجمهورية قرقيزستان، ونيجيريا، وأوغندا، مع تحليلات رفيعة الجودة.

ونظم البنك- بالتعاون مع جهات شريكة عالمية- فعاليات، كالندوة الإلكترونية عن "تسريع التحول إلى التنقل الإلكتروني المستدام"، ومائدة مستديرة عن تمويل السلامة الطُّرقيّة في المنطقة العربية، وورشات عن تمويل العمل المناخيّ والربط العابر للحدود. وقد أدّى اهتمامُ القطاع بالحلول المستدامة إلى تشجيع الابتكار والشمول والازدهار للفئات السكانية الضعيفة.

وتنمّ هذه المنجزات عن حرص البنك على تقديم حلول نقل شاملة، وقادرة على الصمود، ومؤثرة تحفز النموّ الاجتماعيّ والاقتصاديّ، والتكامل الإقليميّ، والحدّ من الفقر في مختلف البلدان الأعضاء. وقد أتاح الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء البنك فرصة كبيرة لاستكشاف إمكانات حلول التنقل الإلكتروني المستدام في البلدان الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف في مجال العمل المناخيّ والتنمية المستدامة. وبحثت المائدة المستديرة الممارسات الفضلى لتمويل السلامة الطُّرقية على الصعيدين العالميّ والإقليميّ وسبل إطلاق الفرص الوطنية لتمويل السياسات والتدابير المتعلقة بهذه السلامة الطُّرقية تمويلاً مستداماً.

المياه، والتنمية الحضرية، والصرف الصحيّ

في سنة 2024، جدَّد البنك التزامه بإعطاء الأولوية للبنى التحتية المائية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ ولممارسات الاستخدام الفعّال للمياه، التي يعتبرها محرّكاً حاسماً للتنمية في البلدان الأعضاء. واستناداً إلى سياسة البنك واستراتيجيته المتعلقتين بقطاع المياه، عمل البنك مع البلدان الأعضاء على برامج الاستثمار التحويلية، والمشاريع، والشراكات الاستراتيجية، ومبادرات تطوير القدرات. وشمل ذلك دمج التعليم والتدريب الفنيّ والمهنيّ في أعمال تطوير قطاع المياه في البلدان الأعضاء. وعمل البنك أيضاً على ضمان تكافؤ الفرص في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحيّ وتعزيز دور تدبير المياه في الإنتاجية الزراعية، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ.

ووافق البنك على تمويل قطاع المياه بمبلغ قدره 2.1 مليار دولار أمريكيّ، وهو ما يدلّ على ريادته في التصدّي للحاجة الماسة إلى تدبير المياه في بلدانه الأعضاء.

ومن أبرز العمليات ما يلي:

- مشروع تنمية الموارد المائية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في قازاقستان الذي تبلغ تكلفته 1.15 مليار دولار أمريكيّ، والذي يشمل بناء أو إصلاح 11 خزّاناً موسميّاً لتخزين المياه، وتحديث 3,400 كلم من شبكات الريّ تشمل 350,000 هكتار من الأراضي الزراعية. واستحدث المشروع أيضاً برنامجاً للتعليم والتدريب الفنيّ والمهنيّ من أجل تدريب أكثر من 1,000 من مشغِّلي المياه لتحسين تدبير أنظمة قنوات SCADA.
- مشروع الموارد المائية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في "قيز قلعه سي" [Maiden Tower] بأذربيجان الذي تبلغ تكلفته 96.5 مليون دولار أمريكيّ، والذي يساهم، بتطوير نظام ريّ يغطي 8,400 هكتار، في تحسين معايش 1.6 مليون شخص مباشرةً.

وإضافةً إلى ذلك، واصل البنك دعم تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الحضرية، مع إيلاء اهتمام خاص لإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ. ولا يزال البنك ملتزماً بتعزيز المدن الصالحة للعيش بتشجيع نموّ حضريّ شامل ومطّرد وإنشاء مسارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد.

فقد اعتمد البنك، مثلاً، 37.10 مليون دولار أمريكيّ للمرحلة الثانية من مشروع تنمية المناطق الحضرية في واغادوغو (بوركينافاسو). وترمي هذه المبادرة إلى التحسين المستدام لأحوال أكثر من 4.7 مليون مقيم في واغادوغو الكبرى (أي العاصمة وضواحيها)، ومنهم النازحون داخليّاً. ويركز المشروع على تعزيز حماية المناطق الحضرية من الفيضانات بفضل أنظمة لتجميع مياه الأمطار والصرف الصحي قادرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ، وتحسين تدبير النفايات الصلبة، وتعزيز القدرات الفنية والتشغيلية للخدمات البلدية في مجال الصرف الصحيّ والتخطيط الحضريّ.

وكذلك نظم البنك- بالتعاون مع "المركز العالميّ للمياه والصرف الصحيّ" التابع للمعهد الآسيويّ للتكنولوجيا- برنامجاً عملياً لتطوير القدرات في مجال الصرف الصحيّ الشامل على مستوى المدن وتدبير الحمأة البرازية، جمع 20 مشاركاً من وكالات الإنجاز الوطنية للصرف الصحيّ وموظفي البنك التشغيليين من 10 بلدان أعضاء في منطقة آسيا.

وشارك البنك في المنتدى الحضريّ العالميّ الثاني عشر الذي عُقد بالقاهرة (مصر) فيما بين 3 و8 نوفمبر، ونظم خلاله فعالية جانبية عن إعادة تأهيل المساكن في المستوطنات الحضرية التاريخية بالمنطقة العربية.

الإطار 14: إسماع صوت البنك عالمياً في قطاع المياه

عُقدت "قمة المياه الواحدة" في الرياض (المملكة العربية السعودية) على هامش مؤتمر الأطراف السادس عشر. واضطلع البنك بدور حاسم في النهوض بالأمن المائي العالمي، وذلك بالإدلاء ببيان مشترك باسم تسعة بنوك إنمائية متعددة الأطراف خلال "قمة المياه الواحدة". وقد جدّد رئيس البنك، في هذا البيان، الالتزام الجماعي للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف بالتصدي للمشكلات العالمية المتعلقة بالمياه، وأكّد أن المياه هي أولى أولويات التنمية المستدامة.

وخلال السنوات الخمس الماضية، ضخّت البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف- مجتمعةً- 50 مليار دولار أمريكيّ في قطاع المياه لفائدة أكثر من 400 مليون شخص، وذلك في شكل تمويلات ومساعدة فنية. وبناءً على هذا التقدم، تعهدت البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف بزيادة دعمها للاستثمارات في قطاع المياه فيما بين سنتي 2025 و2030، مع التركيز على حصول الجميع على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحّي، وتوسيع نطاق الريّ من أجل زيادة الأمن الغذائيّ وتحسين المعايش، وتعزيز تدبير الفيضانات، والنهوض بالتدبير المستدام للموارد المائية.

وكانت "قمة المياه الواحدة" منبراً مهمّاً لتعزيز التعاون بين البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، وتعزيز فرص التمويل المشترك، وتبسيط عمليات تنفيذ المشاريع. وقد سلطت هذه الفعالية المهمّة الضوء على ريادة البنك في توحيد جهود البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل التصدي للمشكلات العالمية المتعلقة بالمياه. والبنك، إذ يُسمِع الصوت الجماعيّ للمجتمع الإنمائيّ، يواصل دعم الحلول المبتكرة والشاملة والمستدامة كي يضمن لبلدانه الأعضاء وغيرها من البلدان مستقبلاً قادراً على الصمود في مجال المياه.

وإضافة إلى ذلك، سلطت مساهمات البنك في المنتدى العالمي العاشر للمياه في بالي (إندونيسيا) الضوء على ريادته في التصدي للمشكلات العالمية المتعلقة بالمياه. وقد شارك وفد البنك مشاركة فعالة في أكثر من 30 جلسة، وذلك بإلقاء كلمات أساسية والمشاركة في مناقشات الخبراء. ومن الناحية الاستراتيجية، اغتنم البنك هذه الفرصة لتوطيد شراكاته مع بنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ، إلخ.، وبحث آليات التعاون- ومنها تمويل العمل المناخيّ- من أجل دعم المناطق التي تعاني من نقص المياه.

خلال السنوات الخمس الماضية، ضخّت البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف- مجتمعةً-

50 مليار دولار أمريكيّ

في قطاع المياه لفائدة أكثر من

400 مليون شخص،

وذلك في شكل تمويلات ومساعدة فنية.

5.2.2: العلوم والتكنولوجيا والابتكار

برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار مبادرة أساسية منذ إنشائه. وهو يرمي إلى تعزيز التعاون وتبادل المعارف العلمية بين البلدان الأعضاء. وقد نجح البرنامج على مرّ السنين في الموافقة على ما مجموعه 112 عملية منح مستقلة، بلغت قيمتها 15.52 مليون دولار أمريكيّ. وقد كان لهذه المنح دورٌ حاسمٌ في تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية لفرادى البلدان بتوفير المعدات الأساسية، والتدريب، وفرص تبادل المعارف.

وفي سنة 2024، واصل برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار تطوّره، فاعتمد ثمانية مشاريع جديدة تدمج مكوّنات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل حلّ المشكلات القطاعيّة المحدَّدة. وتركز هذه المشاريع على استخدام التكنولوجيات الرقمية في مختلف المجالات، ومنها الزراعة والصحة والتعليم والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بتمويل إجماليّ قدره 1.85 مليون دولار أمريكيّ. ويُتوقَّع أن يحسّنَ إدخالُ هذه التكنولوجيات الرقمية من تحسين نوعية الخدمات المقدَّمة تحسيناً كبيراً، ويعزّزَ عمليات الرصد، ويؤدّي في نهاية المطاف إلى تحسين نتائج التدخلات.

ومن المشاريع البارزة في إطار برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية عن بُعد في أفغانستان، الذي ينطوي على شراكة مع الصندوق الاستئمانيّ الإنسانيّ لأفغانستان. وترمي هذه المبادرة، التي يموّلها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بمبلغ قدره 300,000 دولار أمريكيّ والشريك التكنولوجيّ "إديوكاست" بمبلغ قدره 50,000 دولار أمريكيّ، إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الجيدة في 20 مقاطعة. ويركّز المشروع على تدريب ما لا يقل عن 3,500 جهة مقدّمة للرعاية الصحية على تكنولوجيا الرعاية الصحية عن بُعد، ومن ثمّ تعزيز المعرفة الرقمية للأطباء الأفغان الحاليين وتمكينهم من تقديم الخدمات السريرية عن طريق الاستشارات عن بُعد.

وإضافةً إلى ذلك، نشر برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار خلال سنة 2024 تقريراً شاملاً عن التكنولوجيات الزراعية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدوليّ للتنمية الزراعية. وسلّط هذا التقرير الضوء على 120 تكنولوجية من تكنولوجيات الأمن الغذائي الناجحة الذكية في مواجهة تغير المناخ في 10 بلدان، منها بنغلاديش والبرازيل ونيجيريا، وعرَض حلولاً مبتكرة غير مكلّفة وقابلةً للنقل في الوقت نفسه.

وأنتج برنامجُ العلوم والتكنولوجيا والابتكار أيضاً مختلف المنتَجات المعرفية والترويجية، كأداة تقييم التكنولوجيا الخضراء الذكية في مواجهة تغير المناخ، ومبادرات التعلُّم المختلط في منطقة التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، ودراسات الحالة المقدَّمة في منتدى الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وترمي هذه الوسائل إلى النهوض بفهم وتطبيق العلوم والتكنولوجيا في مواجهة المشكلات العالمية العويصة.

الإطار 15: تفعيل برنامج التعاون على استخدام التكنولوجيا

أُطلق برنامج التعاون على استخدام التكنولوجيات من أجل تيسير نقل واستخدام التكنولوجيات الفعالة من حيث التكلفة التي تفي بالاحتياجات الإنمائية في البلدان الأعضاء. وحصل البنك، منذ الموافقة على هذا البرنامج في شهر أغسطس 2023، على 120 مليون دولار أمريكيّ في شكل تعهُّدات منح لدمجها في موارده الخاصة، مع إيلاء اهتمام خاصّ لثلاثة مجالات أساسية هي: التكنولوجيات المبتكرة الخاصة بتثبيت التربة من أجل إنشاء الطرق الريفية، وتطوير صناعة تربية الأحياء المائية، والتكنولوجيات الزراعية الرقمية.

وفي سنة 2024، اتخذ البرنامج تدابير مهمة من أجل التنفيذ عن طريق تقييمين تكنولوجيين. وقد أُجري التقييم الأول بالتعاون مع وزارة التجهيز والماء المغربية وركز على التكنولوجيات المبتكرة الخاصة بتثبيت التربة من أجل إنشاء الطرق. أما التقييم الثاني الذي أُعدَّ بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فقد انصبّ على تكنولوجيات قطاع تربية الأحياء المائية المتقدّمة.

وتشكّل الموافقةُ على مشروع إعادة إنشاء الطريق الرابط بين كامبيا وتومباري وكاماوكي في سيراليون مرحلةً مهمّةً في إطار برنامج التعاون على استخدام التكنولوجيا. وكان

هذا المشروع تنفيذاً لمنحة قدرها 8.10 مليون يورو قدَّمتها Probase، الجهة التكنولوجيّة الشريكة للبرنامج، ومكّنت من استخدام تكنولوجيته المبتكرة الخاصة بتثبيت التربة. وقد مكّنت هذه المنحة، المضافة إلى تمويل البنك، من الإفراج عن مبلغ إضافيّ قدره 62 مليون يورو في شكل تمويل ميسَّر لإنشاء 105 كلم من الطرق الريفية. ويُتوقّع أن يمكّن استخدام تكنولوجيا Probase من خفض تكاليف الإنشاء بنحو 35%، وضمان صيانة تلك الطرق طوال 10 سنوات.

وفي سنة 2024، تلقّى البنك أيضاً تعهُّداً من شركة Doktar Technologies قدره 35.0 مليون دولار أمريكيّ لنشر حلولها الرقمية، المصمَّمة لصغار المزارعين، من أجل تدبير المزارع. وتشجيعاً لهذه المبادرة، نُظّمت في تركيا زيارة تعريف بالتكنولوجيا جمعت خبراء رفيعي المستوى من سيراليون وتوغو وأوغندا. وأثارت هذه الزيارة اهتماماً كبيراً ومناقشات عن الطريقة التي يمكن بها أن تحسّن هذه التكنولوجيات الزراعية الرقمية الإنتاجية والتنافسية الزراعيتين في بلدانهم.

وسيواصل البنك، ممثّلاً في برنامج التعاون على استخدام التكنولوجيا، تيسير نشر التكنولوجيات بمواءمة احتياجاته مع التكنولوجيات المتاحة والمناسبة، التي يمكن أن تذلل الصعوبات الإنمائية وتعزّز النموّ الاقتصاديّ.

ورشة عرض للتكنولوجيا مع شركة Doktar Technologies في تركيا، بمشاركة ممثلين من توغو وسيراليون وأوغندا

في سنة 2024، تلقّى البنك أيضاً تعهُّداً من شركة DOKTAR TECHNOLOGIES قدره

35.0 مليون دولار

أمريكيّ لنشر حلولها الرقمية، المصمَّمة لصغار المزارعين، من أجل تدبير المزارع.